

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأكتاد الحادي عشر

جلسة الاستماع الثانية مع المجتمع المدني ومجتمع قطاع الأعمال

٢٣ شباط ٢٠٠٤

جنيف

---

بناء القدرة الإنتاجية

والمنافسة العالمية

---

كلمة

الأستاذ طلال أبوغزاله

نائب رئيس فريق عمل الأمم المتحدة لتقنيات المعلومات والاتصالات، نيويورك

UN ICT TF, NY

[www.icctaskforce.org](http://www.icctaskforce.org)

رئيس لجنة التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات والاتصالات في غرفة التجارة الدولية،

باريس

[www.iccwbo.org](http://www.iccwbo.org)

الرئيس والمدير التنفيذي لمجموعة طلال أبوغزاله (تاجو)

[www.tagi.com](http://www.tagi.com)

مؤتمر الأكتاد الحادي عشر  
جلسة الاستماع مع المجتمع المدني والقطاع الخاص  
٢٣ شباط ٢٠٠٤

كلمة  
الأستاذ طلال أبوغزاله

نظرة عامة حول تقنيات المعلومات والاتصالات وكيف تسهم في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في قطاع الأعمال في الدول النامية (من وجهة نظر قطاع الأعمال).

- تحسن تقنيات المعلومات والاتصالات من القدرة التنافسية لدى مشاريع الأعمال عن طريق خفض تكاليف العمليات وتوفير فرص لزيادة الصادرات: فتح أسواق أوسع وبالتالي تعزيز التنوع وزيادة فرص التوظيف، ورفع مستوى الكفاءة الإدارية وتحسين المرونة في عمليات الإنتاج.
- تحقق هذه التقنيات فائدة أكبر للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بشكل خاص في تشجيع الإبداع وتحقيق مكاسب في الإنتاجية ومحاربة الفقر.

ويشار في هذا الصدد إلى نصوص المفاوضات السابقة لمؤتمر الأكتاد الحادي عشر (TD(XI)/PC/3) بتاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠٠٣، وبشكل خاص إلى الموضوع الفرعي الثاني ("بناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية العالمية")، الفقرات ١٨ و ٥٩ و ٦٢ .

- كما تم الاعتراف بصراحة في نصوص المفاوضات السابقة لمؤتمر الأكتاد الحادي عشر فإن عددا كبيرا من الدول غير قادرة على جني فوائد تقنيات المعلومات والاتصالات بسبب محدودية قدرتها على الوصول ومحدودية الحداثة الفنية فيها.
- وفقا لهذه لنصوص فإن أسباب انخفاض مستوى استخدام التقنيات الجديدة في الدول النامية تشمل عدم كفاية البنى التحتية للاتصالات واتصالية الإنترنت وارتفاع تكلفة الربط بالإنترنت وغياب الأطر القانونية والتنظيمية الملائمة ونقص القدرة البشرية الضرورية

- الأنشطة التي تمكن الدول النامية من الاستفادة بشكل كامل من برامج المصادر المجانية والمفتوحة، بما في ذلك توفير الدعم لتنمية القدرات البشرية على استعمال برامج المصادر المجانية والمفتوحة وخدمتها وإنتاجها.
- مبادرة السياحة الإلكترونية التي صممت لإعطاء الدول النامية - خاصة الدول الأقل نمواً والاقتصاديات الصغيرة ودول الجزر - الوسائل التقنية لتعزيز وتسويق وبيع خدمات السياحة لديها عبر شبكة الإنترنت من خلال شركات مع دول أعضاء وهيئات سياحة وطنية ومنظمة السياحة العالمية واليونسكو.
- نشاطات تهدف إلى تحسين وصول مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل والتمويل الإلكتروني، وبشكل رئيسي رأس المال العامل قصير الأجل ومتطلبات التجارة بالتعاون مع الدول الأعضاء، وتقنيات المعلومات والاتصالات عبر "جسر التجارة الإلكترونية" ومنظمات دولية مهتمة أخرى وجمعيات الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وجهات خدمات التمويل الأخرى إلى جانب اتحاد نقطة التجارة الدولي.
- برنامج يهدف إلى تحديد مجموعة من القياسات الإلكترونية الجوهرية ومؤشرات تقنيات المعلومات والاتصالات التي يمكن لجميع الدول الحصول عليها، وتنسيقها على المستوى الدولي لتسهيل أمور كثيرة من بينها قياس مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية الألفية، ومساعدة الدول النامية في بناء القدرات لمراقبة تطورات تقنية المعلومات والاتصالات على المستوى الوطني. وسيكون من بين الشركاء في ذلك دول أعضاء وشركات تكنولوجيا المعلومات المهتمة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واتحاد الاتصالات الدولي وكذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية وهيئات إقليمية معنية أخرى تعمل في مجال قضايا القياس الإلكتروني.
- تضافر هذه القوى مع شبكة مصادر السياسات الإلكترونية الدولية التي أعلن عن تأسيسها في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات في كانون الأول عام ٢٠٠٣ لتوفير صناع سياسة لتقنيات المعلومات والاتصالات في الدول النامية يتمتعون بالعمق والمعرفة اللازمين لوضع سياسات واستراتيجيات إلكترونية وطنية فعالة. وإننا ننضم إلى الشراء الحاليين مثل الحكومة الأيرلندية التي تقدم الأمانة العامة للشراكة،

تأكيد دور ومساهمة الأكتاد في مساعدة الدول النامية لوضع سياسات خاصة بتقنيات المعلومات والاتصالات (على المستوى الوطني والدولي) وتنمية قدرات تجارة إلكترونية في بلدانها، يرجى مراجعة الفقرات ٧٧ - ٨٠ من نصوص المفاوضات السابقة لمؤتمر الأكتاد الحادي عشر.

تصف نصوص المفاوضات الإجراءات المحددة التي يمكن للأكتاد اتخاذها لوضع سياسات تقنية المعلومات والاتصالات، سواء الوطنية أو الدولية، وكذلك لمساعدة الدول النامية في بناء قدرات تجارة إلكترونية. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- مساعدة الدول النامية على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية لتقنية المعلومات والاتصالات بما في ذلك تنمية آليات لمراقبة وقياس تطورات الاقتصاد الرقمي واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في بلدانها، وكذلك توفير منتدى للدول النامية تناقش فيه قضايا السياسة المتعلقة بتقنيات المعلومات والاتصالات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.
- دعم جهود الدول النامية لتطوير التجارة الإلكترونية في القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية والتي تتمتع بالقدرة التصديرية وذلك من خلال مزيج من السياسات التي تعالج خصوصيات قطاعات محددة وبرامج التدريب وتنمية أدوات تقنية المعلومات والاتصالات مع مراعاة الحاجة إلى مختلف أنواع السياسات لاحترام الخصوصيات المحلية والوطنية.
- الاستمرار في العمل على توفير منتدى للدول النامية لمناقشة قضايا السياسة المتعلقة بتقنيات المعلومات والاتصالات على الصعيدين الوطني والدولي.

سيتم إطلاق مبادرة شراكات تقنية المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية أثناء مؤتمر الأكتاد الحادي عشر، والتي تجسد أمثلة عملية للتطبيقات التجارية لتقنيات المعلومات والاتصالات، مع التنويه بشكل خاص إلى التعاون الوثيق مع فريق عمل الأمم المتحدة لتقنيات المعلومات والاتصالات في تخطيط وتنفيذ هذه الشراكات.

سيتم الإعلان عن عدة شراكات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية أثناء مؤتمر الأكتاد الحادي عشر، مما يبرز التطبيقات التجارية العملية لتقنيات المعلومات والاتصالات، ومن بينها

- والإخفاق في استعمال اللغة والمحتوى الوطني وغياب المشاريع الاستثمارية وانفتاح الثقافة الاقتصادية للتغيير والشفافية والأصالة الاجتماعية.
- الاعتراف العالمي بحقيقة أن تقنيات المعلومات والاتصالات من المتوقع أن تلعب دوراً مركزياً في تحقيق بعضاً من أهداف الإعلان الألفي مما أدى إلى اتفاق على الضرورة الملحة لمساعدة الدول النامية في تنمية وتطوير وتبني التقنيات الجديدة وفي صياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية.
  - تؤكد نصوص الأكتاد على أهمية إيجاد بيئات تمكينية - بما في ذلك البنى التحتية الكافية لتقنيات المعلومات والاتصالات والموارد البشرية والمواطن الواعي وصناع السياسة إضافة إلى أطر قانونية وتنظيمية داعمة ومشجعة، وذلك وصولاً إلى إدراك الإمكانيات التي تتيحها تقنيات المعلومات والاتصالات.
- وتجدر الإشارة إلى القمة العالمية حول مجتمع المعلومات التي عقدت في جنيف ومرحلتها التكميلية في تونس والتوقيت المناسب لمؤتمر الأكتاد الحادي عشر بين المرحلتين، والحاجة لمعالجة قضايا الدول النامية في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، والحاجة لمعالجة قضايا التجارة الإلكترونية في تلك القمة.
- لقد أبرزت خطة عمل القمة العالمية حول مجتمع المعلومات التي انعقدت في جنيف في كانون الأول الماضي ضرورة تنفيذ استراتيجيات إلكترونية وطنية كأحد الإجراءات الرئيسية ضمن سياسة العمل للتقدم نحو مجتمع المعلومات في الدول النامية.
  - ستعقد المرحلة الثانية في تونس في تشرين الثاني عام ٢٠٠٥ مما يترك مجالاً لمنظمة الأكتاد، لا سيما عبر نشاطاتها في مؤتمر الأكتاد الحادي عشر، لتقديم مساهمة هامة لجهود متابعة أهداف القمة بما في ذلك المساهمة من خلال مراقبة التقدم الذي أحرز بين المرحلتين.
  - تحتل الأكتاد موقعا يؤهلها للعب دور هام وحيوي في مساعدة الدول النامية للمشاركة بفعالية في المناقشات العالمية التي يرحب أن يكون لها تأثير في تنمية تقنيات المعلومات والاتصالات والاقتصاد المعرفي وفي توظيف التجارة الإلكترونية كأداة تنمية نحو التقدم.

وحكومات كندا وفرنسا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة، والمنظمات الدولية بما فيها  
الهيئة الاقتصادية لأفريقيا واتحاد الاتصالات الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية  
ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- يجري حاليا الإعداد لشراكة تقنيات المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية بتعاون  
وثيق مع فريق عمل الأمم المتحدة لتقنيات المعلومات والاتصالات الذي يجسد بذاته  
مثالا ممتازا لمنهج الشراكة نحو تسهيل انتشار تقنيات المعلومات والاتصالات في  
الدول النامية.